باحد الطريقين السابقين اي لم يقف على مثله سابقا اياي اولم يستغني واتقا
علي مثله قرده في الحاشيه بان المراد الصواب بحسب اصل اللغة والانقلد
ذكرنا ان المص كثيرا ما يتسامح في صلات الافعال ميلا منه الى جانب المعنى واما
سبقت عليه بمعنى ذلك عكسه وليس المعنى ههنا علي هذا لا يقال ان
التضمين ايضا صواب بحسب اللغة لانا نقول العبارة اصل اللغة ولا اصالة في
التضمين نعم يمكن ان يقال سبقته عليه كذا جعى بمعنى غلبته عليه كما قال الله تعالى
ههنا م — وما نحن بمسبوقين على ان نبدل امثالكم وعدم كون المعنى على هذا تم ولا يخفى
على الفطن لطف تركه لفظ نحو وجوه في قوله سبقت العالمين الى المعالي
نقل هذا الشعر عن الحكيم عمر الخيام وتمامه بصائب فكرة وعلو همه ولاح بحكمتي
نور الهدى في ليال للضلالة مدلهمة يريد الجاهلون ليطفئوه ويابى الله الا
واحد م — ان يتمه قوله وضع اسم الاشارة فان قيل ههنا نكتة اخرى ابلغ مما ذكر وهي
التنبيه على ان تسميته بالتوضيح لاجل اتصافه بالصفات السابقة كما ذكر في قوله
تعالى اولئك على هدى من ربهم فما وجه اختياره عليه قلنا وجهه ان تلك النكتة
تضمنت من لما كما صرح به في الجواب الاتي فلو اريدت به ايضا لكان للتاكيد وقد تقرر
ان التاسيس خير من التاكيد قوله لا يقال ان ابتدا المتن بالتسميه فلا احتاج
الخ اقول تلخيص السوال ان التسمية ان جعلت جزا من الكتاب فلا احتاج الى
الذكر لان اسم الله تعالى حين يكون مذكورا في الكتاب كالضمير وان لم يجعل جزا منه
لزم ترك العمل بالسنة لان الكتاب امر ذو بال ولم يبدا فيه باسم الله وتلخيص
الجواب اختيار الشق الثاني من الترديد قوله لزم ترك العمل بالسنة قلنا
لا نسلم ان العمل بالسنة يقتضي جزئيه التسمية من الكتاب بل يكفي فيه ان تذكر
التسمية باللسان او تخطر بالبال او تكتب على قصد التبرك من غير ان تجعل جزا
من الفاتحة وعلى كل تقدير من هذه التقديرات الثلث يكون الاضمار قبل
ذكر المرجع اليه في الكتاب لان انتفا الجزئية منه يوجب عدم الذكر فيه لا
يقال التوسل بالكفاية المذكورة ههنا ينافي قوله سابقا اذ الابتدا باحد الامرين
يفوت الابتدا بالاخر اذ يجوز حصول الابتدا الحقيقي بالامرين في زمان واحد
بان يتلفظ بالتسميه او يخطر بالبال ويكتب التحميد معا وايضا قوله او يكتب
على قصد التبرك من غير ان يجعل جزا من الكتاب يدل على ان الكتاب عبارة عن
النقوش وقد صرح في شرح المفتاح وغيره بانه عبارة عن الالفاظ والعبارات
لانا نجيب عن الاول بان كلامه سابقا في التسمية والتحميد الواقعين جزا
من الكتاب كما يظهر من التامل فيما سبق وح يمتنع الجمع بينهما بالابتدا الحقيقي وهو
ظاهر وعن الثاني بان بين الالفاظ والمعاني والنقوش والالفاظ علاقة

قوية

قوية وهي الدالية والمدلولية فكما جاز استعمال اللفظ الموضوع للفظ
في المعنى وبالعكس فكذلك يجوز استعمال اللفظ الموضوع للفظ في النقش
مبحث الكلم — قوله ثم الكلم غلب على الكثير اقول يعني انه وان كان مفردا بحسب اصل
الوضع لكنه غلب على الكثير بحيث لا يستعمل في الواحد اصلا حتى توهم الامام
المطرزي انه جمع كلمة وتبعه صاحب اللباب حتى قال انه جمع كثرة لما واما
فوق العشرة وليس كذلك لوجهين الاول انه قد يوصف بالمذكر ولا ذكر
ولا شي من الجمع يوصف به وفيه بحث لان تذكير الوصف لا يدل على افراد الموصوف
لجواز ان يكون لفظا وبل الموصوف بالمذكر كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى
وبث منهما رجالا كثيرا ذكر كثيرا التاويل رجالا بالجمع اي جمعا كثيرا والثاني ان
ابنية الجمع محصورة مضبوطة وهذا البناء ليس منها ويمكن ان نذكر وجها اخر
وهو انه ليس بجمع سلامة صحة لانه ليس بالواو والنون او بالالف والتاء ولا
جمع تكسير لان بنا الواحد على السلامة فان قيل سلمنا انه ليس جمعا
حقيقيا لكنا لا نسلم انه لا يجوز ان يكون اسم جمع كالقوم والرهط قلنا لان المحققين
من النحاة قد فرقوا بين اسم الجنس المفرد واسم الجمع بوجهين الاول ان اسم
الجمع لا يطلق على الواحد والاثنين اصلا بخلاف اسم الجنس والثاني ان
الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه بما له واحد متميز اما بالياء كروم ورومي
او بالتا كتمر وتمرة بخلاف اسم الجمع ولا شك ان الوجه الاول وان لم يوجد ههنا
لعارض الاستعمال لكن الثاني موجود فلا وجه لاسم الجمع ايضا فتعين كونه اسم
جنس يفرق بينه وبين واحده بالتا قوله فلا ينبغي ان يشك في انه جمع الخ
اقول يعني اذا تقرر انه اسم جنس يفرق بينه وبين واحده بالتا وليس
من ابنية الجمع الحقيقي لا ينبغي ان يشك في انه جمع كتمر وركب بنا على الاول اما
لعله اسم جمع — كونه اسم جنس كتمر فبالنظر الى الاستعمال الوضع لا الاستعمال واما كونه
كركب فبالنظر الى الاستعمال لا الوضع لما تقرر ان الركب اسم جنس جمع دونه الكلم
لكنه لم يستعمل في الواحد وصار كركب ولا ينبغي ان يشك في انه ليس بجمع
كنسبه وريب بنا على الثاني وان كان في مفرديه تا لانها جمعان حقيقة لتغير
حال مفرديه فاذا لم يبق شك في واحد منهما ففي استعمال المص كلمة الشك حيث
قال والكلم ان كان جمعا مسامحة ظاهرة والصواب وان كان بالواو الوصلية
واعلم ان ظاهر عبارته لم يحتج الى التوجيه فما ذا الوجه لم يبق اشكال ويحتمل
ما ذكره الشارح من الاختلال وذلك لان قوله ان كان جمعا شرط حذف جزاوه
لدلالة قوله وكل جمع الخ عليه والشرطية مع المبتدا معترض وكل جمع الخ كبرى
القياس دليل على جواز تذكير وصف الكلم ولعل لب الكلام ان الطيب مع تذكير

Copyright © King Saud University